# الاختيارات النحوية والصرفية للأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك جمع و تأصيل

**الدكتور: علي نور الدين سالم كمبه – كلية الآداب – جامعة مصراتة**

**ملخص البحث:**

عنوان هذا البحث: ( الاختيارات النحوية والصرفية للأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك جمعا وتأصيلا) ويقوم على فكرة استخراج آراء الأشموني التي صرح بها في معرض حديثه على كل مسألة مر بها في شرحه على الفية ابن مالك، وذكر فيها خلافا للنحاة، ثم أبان رأيه، أو ما مال إليه، أو ما انفرد به، وبهذا الجمع لهذه الآراء نستطيع أن نجمع مادة نحوية دسمة لعالم جليل تبعثرت آراؤه في ثنايا شرحه، وهذا البحث يقوم على أساس جمع هذه الآراء وتأصيلها، وتأصيل الخلاف فيها في كتب النحو، ونسبة آراء الخلاف إلى أصحابها؛ لإيضاح المعالم أمام من يكمل الطريق بدراسة هذه الآراء.

**المقدمة**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف أنبياء الله أجمعين، سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد النبي الكريم، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد..

فإن أهم ما ألف في علم النحو من كتب ونظم أفاد الله بها الأمة، هي ألفية ابن مالك رحمه الله، فلقد ذاع صيتها، وانتشر مُحِبُّوها ومعلموها في أنحاء البسيطة، مما جعل الشروح تكثر عليها، من العلماء الذي أرادوا أن يكون لهم شرف الانتماء إلى قائمة شارحيها، ومفككي غامضها، وسابلي أغوارها، ومن بين هذه الشروح هو شرح الإمام النحوي العالم: علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن مُحمد النور أَبو الْحسن بن الشمس بن الشرف الأشموني، (ت 900هـ)، فلقد رُمْت هذا الكتاب منذ فترة؛ لما فيه من اختيارات عدة لمؤلفه الأشموني، في مسائل اختلف فيها النحاة، كان للأشموني فيها رأيه الخاص، وهذه الاختيارات تحتاج إلى الوقوف عندها، والنظر فيها بعين الدارس المدقق، فعبقرية الأشموني قوية فريدة من نوعها، مكنته من وضع بصمات وأفكار تحتاج إلى مزيد من الدرس والتحقيق، وتوضيح ما كان يريد قوله، وقد تباعد لتبلد الأذهان وتقادم الزمن، وتغير أنماط التفكير.

وإني في هذا البحث لا أدعي زيادة ولا دراسة لهذه الآراء، وإنما أردت جمعها وتأصيلها و إخراجها للباحثين، لعل الله تعالى يرشد بها باحثا عنها، أو يكون موضوعا لدراسة موسعة تنال بها درجة علمية عليا، أو موضوعا لكتاب يدرس اختيارات الأشموني في شرحه، دراسة معمقة، مما يزيد من اتساع فكرة هذا البحث، وقد وسمته بعنوان:(الاختيارات النحوية والصرفية للأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك جمع وتأصيل).

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وترجمة مختصرة للأشموني، و فصل حوى كل اختياراته يتنوع كل عنوان بتنوع موضوع المسألة، وخاتمة، وقائمة لمصادر ومراجع البحث.

ولا أدعي الكمال ولا الإجادة، إنما هي مطلبي من الله تعالى مع التوفيق والسداد، وأن ينفع به وأن يقع في عين الناظر فيه موقع الاستحسان والقبول، وأن يفيد به من أراد نفعا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله علي سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

**ترجمة الأشموني:**

**اسمه.**

هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن مُحمد النور أَبو الْحسن بن الشمس بن الشرف الأشموني الأَصْل ثم القاهري الشافِعِي ويعرف بالأشموني.(1)

**مولده.**

أصله من أشمون (بمصر)، وبها ولد في القاهرة، وكانت ولادته فِي شعْبَان سنة ثمان وَثلاثِين وَثمانمائَة بنواحي قناطر السبَاع. (2)

**شيوخه.**

قال عنه الإمام السخاوي:" أخذ فِي الْفقْه عَن المجلي وَالْعلم البلقيني، والمناوي، والبامي، ولازمه كثيرا، والنور الجوجَرِي، وهو أول شيوخه، وكذا أخذ في الْأصلين والعربية والفرائض وَغيرهَا عَن جمَاعة، وَمن شيوخه فِي ذلك وَغَيره الكافياجي، وَسيف الدّين التقي الحصني، والشارمساحي. "(3)

(1) . انظر السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت 902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت 5/6.

(2) . انظر الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت: 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م 10/5.

(3) . انظر الضوء اللامع 5/6.

**آثاره.**

من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، وهو موضوع دراسة هذا البحث، ونظم المنهاج، في الفقه، وشرحه، ونظم جمع الجوامع، توفي رحمه الله تعالى في حدود سنة 900هـ ، وقيل سنة 929. (1)

**اختياره في أصل همزة آل.**

تعرض الأشموني في شرحه لقول ابن مالك

مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشُّرَفَا

إلى أصل الهمزة من قوله: ( وآله)، وقال بأن أصلها أهل: قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في "هراق" الأصل "أراق"، ثم قلبت الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، كما في (آدم)، و(آمن)، ثم ذكر اختلاف النحاة في إضافة (آل) إلى المضمر، فذكر أن الكسائي(2) والنحاس(3) يمنعونه، وأبو بكر الزبيدي(4) يلحقه بلحن العوام،(5) وأجاز الأشموني إضافة: ( آل ) إلى المضمر فتقول (وآله ) حيث قال:" والصحيح جوازه". (6)

**اختياره في الاطراد فيما ألحق بجمع المذكر السالم .**

ففي شرحه لجمع المذكر السالم وما ألحق به، وفي معرض كلامه على قولنا (سنة) أفاد بأن ما كان من باب سنة – مفتوح الفاء– كسرت فاؤه في الجمع، نحو: (سنين)، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح، نحو: (مئين)، وحكي مئون وسنون وعزون – بالضم– وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان: الكسر، والضم، نحو: (ثبين)، و(قلين). فيكون حكمه الإعراب بالحركات على النون مع بقاء

(1) . انظر الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري ، أبو الفلاح (ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، 229/10، والأعلام 10/5.

(2). الكِسَائي هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، (ت 189 هـ )، انظر الأعلام، 283/4.

(3). النَّحَّاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: (ت 338 هـ )، انظر الأعلام للزركلي 208/1.

(4) . الزَّبِيدِي هو: أبوبكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، (ت379 هـ )، انظرالأعلام82/6.

(5) انظر الآراء في ، الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، لحن العوام، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1420هـ، 2000م ص 71.

(6). انظر :الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُونِي الشافعي (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م 18/1.

الياء، وقد أشار إلى أن قوما من النحاة منهم الفراء(1) يطردون مجيئ الجمع مثل حين، إذ يطردون في جمع المذكر السالم وما حمل عليه، واستشهدوا بقول الشاعر

رُبَّ حَي عَرندَسٍ ذِي طَلاَل ... لاَ يَزَالونَ ضَارِبِينَ القِباب(2)

حيث أورد الشاعر (ضاربين القباب) هنا بنصب ضاربينَ بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل هذه النون كالنون التي من أصل الكلمة، ولو لم يعاملها هذه المعاملة لكان عليه أن يقول: "ضاربي القباب؛ لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة، وخرج على أن الأصل: "ضاربين ضاربي القباب" فحذف "ضاربي" لدلالة "ضاربين" عليه.

وفي ختام كلامه صرح الأشموني برأيه وقال: " والصحيح أنه لا يطرد، بل يقتصر فيه على السماع "(3).

**اختياره في عوضية (أل) عن الضمر المحذوف الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ.**

ففي شرحه لقول ابن مالك: ومفردا يأتي، ويأتي جمله ... حاوية معنى الذي سيقت له

ذكر أن الخبر عندما يكون جملة لا بد في هذه الجملة أن تكون حاوية لمعنى المبتدأ، أي أن يكون فيا رابط يربطها بالمبتدأ في مثل قولنا: السمنُ منوان بدرهم، أي منوان منه بدرهم، أو يكون فيها خلف عن ضميره أي المبتدأ، وذكر أن الكوفيين وبعض البصريين يرون أن (أل) تأتي عوضا عن هذا الضمير الرابط، حيث جعلوا من ذلك قوله تعالى :﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (4) إذا قدروا الرابط بقولهم: ( مأواه)،

ويرى الأشموني بأن اللام لا تصلح لأن يكون عوضا، بل الرابط في هذه الآية الضمير المحذوف، والمعنى: هي المأوى له؛ وعلل قوله بأنه لو صح هذا التقدير الذي قدره الكوفيون لصح أن نقول: زيد الأب قائم، حيث قال:" والصحيح أن الضمير محذوف" إلى أن يقول" وإلا لزم جواز نحو: (زيد الأب قائم) وهو فاسد".(5)

(1) . الفرَّاء هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، (ت207 هـ ) انظرا الأعلام للزركلي 146/8.

(2) . البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في كتب النحو.

(3) . انظر شرح الأشموني 64/1.

(4) .سورة النازعات الآية 40 .41.

(5) . انظر شرح الأشموني 185/1.

**اختياره في الفتح والكسر مع أن الضم أفصح لما يأتي على مثال باع**

لما شرع الأشموني في شرح قول ابن مالك:

وَإِن بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

أرا د أن يوضح أن الذي يجوز في باع من جواز الضم والكسر والإشمام يجوز في نحو: ( حَبَّ) و: (رَدَّ) من فعل ثلاثي مضاعف مدغم، وأقر بأن الأفصح هو الضم، حتى قال بعض النحاة لا يجوز غيره.

والصحيح الذي اختاره الأشموني بأنه يجوز مع الضم الكسر والإشمام، فتقول ( حِبَّ) و( رِدَّ) وذلك لورود قراءة علقمة (1) على مثاله في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾ (2) بكسر الراء، وقوله تعالى:(3) ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (4)

**اختياره في توسط الخبر بين (ما) والمنفي بها.**

ففي مثل قولنا: ما قائما كان عمر، ف: (ما) نافية، و: قائما خبر لكان، وكان: فعل ماضي ناقص، و:عمر اسمها، وقد تقدم هنا خبرها عليها وتوسط بينها وبين ما النافية الداخلة عليها، والأصل في الجملة ما كان عمر قائم،. وقد اختار الأشموني جواز هذ الرأي. وعليه أغب النحاة.(5)

**اختياره في فصل في (ما) و (لا) و(لات) و (إن) المشبهات بـ: (ليس).**

يقو الأشموني في شرحه بأن الغالب على خبر (لا) أن يكون محذوفا، حتى غلب عليه ذلك في مثل قول الشاعر: مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا ... فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ (6)

حيث أعمل الشاعر هنا ( لا ) عمل ليس، فرفع بها الاسم (براح) وحذف الخبر، على ما غلب عليه عند العرب، ولكن الأشموني يرى بأن الخبر يجوز أن يذكر والتقدير: لا براح لي.(7)

(1) انظر القراءة في الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني ،إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ويسمى ( منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) ، الطبعة : الأولى، دار النشر : دار الكتب العلمية – لبنان – 1419هـ .1998م، ص 262.

(2) سورة الأنعام من الآية: 28.

(3) سورة يوسف من الآية: 65.

(4) انظر القراءة في الإتحاف: 333.

(5) انظر شرح الأشموني 233/1.

(6). البيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسيّ، وهو من شواهد الكتاب 58/1، والمقتضب للمبرد360/4.

(7) انظر شرح الأشموني 267/1.

**اختياره إعمال ( إن ).**

اختلف النحاة في إعمال (إن) النافية إعمال (ما) في أن يكون لها اسم مرفوع وخبر منصوب، أما الإعمال فقال به الكسائي(1) وبعض البصريين وهم ابن السراج(2) والفارسي(3) وابن جني،(4) فهم يجيزون إعمالها، ويمنع الفراء(5) وجمهور البصريين الإعمال، واختلف النقل عن سيبويه(6) والمبرد (7) في ذلك، فقد قال سيبوبه في باب: عدة ما يكون عليه الكلم "ويكون (إن) ك : (ما) في معنى (ليس)،(8) وقد قال المبرد: بأن تكون بمعنى (ما)،(9) بينما اختار الأشموني إعمالها مستشهدا بقراءة سعيد بن جبير(10) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾(11) بنصب عبادا. (12)

(1) انظر رأي الكسائي في النحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس،(ت 338 ه) تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1409هـ- 1988م، بيروت لبنان، 364

(2). ابن السَّرَّاج هو محمد بن السري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية(ت 316 ه) انظر الأعلام للزركلي 136/6، وانظر رأيه في معجم القراءات للخطيب 238/3.

(3) الفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. (ت 377 ه )، وانظر رأيه في معجم القراءات للخطيب 238/3.

(4) . ابن جني هو: عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو،(ت392 ه)،

وانظر رأيه في ابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392ه)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها، تحقيق: على الناصف الجندي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة 1430هـ 2009م 270/1. والخطيب، الدكتور عبداللطيف، معجم القراءات، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 1422هـ 2002م، 238/3..

(5) . انظر رأيه في معجم القراءات للخطيب 238/3.

(6) . سِيبَوَيْه هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، ت 180 ه ) انظر العلام للزركلي 81/5.

(7) . المُبَرِّد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس،(ت 286 ه). انظر الأعلام للزركلي 144/7.

(8) . انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 ه - 1988م، 222/4.

(9) انظر المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس،(ت 285ه) المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت 50/1.

(10). هو :سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله: تابعيّ، وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد. أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، توفي سنة (95 ه) انظر الأعلام للزركلي 93/3.

(11) . سورة الأعراف من الآية 194.

(12) انظر القراءة في: معجم القراءات للخطيب 238/3.

**اختياره في أصل الاشتقاق بين الفعل أو الاسم.**

مسألة الخلاف بين أصل الاشتقاق من اشتهرت بين النحاة فقد قال الكوفيون بأن الفعل أصل للمصدر، والمصدر مشتق من الفعل مثل ضرب ضربا؛ وذلك لأن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله، وقال البصريون بأن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه؛ لأن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، والمطلق أوسع من المعين، لذا وجب أن يكون المصدر فرع عن الفعل.(1)

واختار الأشموني الانحياز لراي البصريين، وعلل لاختيار بقوله:" لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة"(2).

**اختياره في المفعول معه**

اتفق النحاة على أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، فلا يجوز أن نقول: وَالْكِتَابَ سَهِرْتُ)، فهذا إجماع متفق عليه، لكن الخلاف بين النحاة وقع في تقدم المصاحب للمفعول معه، على المفعول معه، فقد منعه بعض النحاة وأجازه ابن جني في خصائصه حيث قال:" لكنه يجوز جاء والطيالسةَ البرد، كما تقول: ضربت وزيدا عمرا " (3) ، واستشهد بقول الشاعر:

جَمَعْتَ وَفَحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ... ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي(4)

وإعراب البيت على هذا الشاهد يكون: جمعت فعل وفاعل، والواو": للمعية، وفحشا: مفعول معه منصوب، حيث تقدم هنا المصاحب الذي هو الفحش على المفعول معه الذي هو الغيبة، واختار الأشموني هنا منع المصاحب للمفعول معه عليه حيث قال:" وفي تقدمه على مصاحبه خلاف، والصحيح المنع".(5)

(1) انظر. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م، 190/1.

(2) . انظر شرح الأشموني 468/1.

(3) . انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 385/2.

(4) . البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب 3/ 130، 134.

(5) . انظر شرح الأشموني 494/1.

**اختياره في الاستثناء**

ففي مثل قولنا: عليَّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدا، يرى بعض النحاة أن الحكم يكون بأن جمع جميع الأعداد المستثناة هو العدد الذي أقر به المتكلم، وعلى هذا يكون المتكلم مقرا بأن عليه ثلاثة فقط؛ لأن جمع الأعداد المستثناة وهي أربعة واثنان وواحد يساوي سبعة، فالمتكلم أقر بأن عليه عشرة إلا سبعة، أي عليه ثلاثة.

ولكن الأشموني يرى بأنه في مثل قولنا على عشرة إلا أربعة إلا اثنان إلا واحدا، بأن كل عدد مستثنى من متلوه، فيكون المعنى بأنه أقر بأن عليه عشرة إلا أربعة، فأصبحت ستة، ثم قال: إلا اثنان إلا واحدا فاستثنى الواحد من الاثنين فأصبحت الاثنان واحد، واستثني الواحد من الأربعة فصار ثلاثة، فهذا هو مجموع ما استثناه المتكلم، فصار مجموع ما عليه على هذا الرأي سبعة، وهذا معنى قول الأشموني:" والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه" (1) وهذا الرأي الذي اختاره.

**اختياره في : (حَاشَ)**

عرض الأشموني للعلماء في:(حاشا) خلافا حول فعليتها واسميتها، مفاده بأنها ليست حرفا بلا خلاف بين العلماء، واستدل بقوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ (2) حيث قال وليست حرفا؛ وذكر قول ابن مالك (3) إذ قال في تسهيله حيث قال:" إذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف،(4) ، وذكر بأنها عند المبرد(5) وابن جني والكوفيين فعل.(6)

ثم ذكر الأشموني اختياره في هذه الخلاف وقال:" والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل"(7) ؛ مستشهدا على هذا الرأي بقراءة ابن مسعود(8) حاش

(1) . انظر شرح الأشموني 513/1.

(2) . سورة يوسف من الآية 31.

(3) . هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، (ت: 672هـ). وانظر الأعلام للزركلي 233/6.

(4) . انظر ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك ، (ت: 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م) 308/2.

(5) . انظر رأي المبرد في المقتضب 426/4.

(6) . انظر رأيه في ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت ص 66.

(7) . انظر قوله في شرح الأشموني 528/1.

(8) . ابن مَسْعُود هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن:(ت 32 هـ)صحابي جليل، انظر لأعلام للزركلي 137/4.

الله" بالإضافة، كمعاذ الله، وسبحان الله،" وقراءة أبي السمال(1) ﴿حاشًا لله﴾ (2) بالتنوين، أي: تنزيها لله. (3)

**اختياره في حروف الجر (بَلَه)**

في معرض كلامه على حروف الجر ذكر الأشموني رأي الأخفش(4) في حر فالجر ( بَلَه) إذ رأي أنها حرف جر بمعنى (من)، وخطأه في ذلك ووصف رأيه بالزعم، ثم ذكر اختياره وقال :" والصحيح أنها اسم".(5)

**اختياره في عامل الجر بين (الواو) و:(رُبَّ)**

ذكر الأشموني الخلاف الواقع بين النحاة في عامل الجر في جرف الجر (رُبَّ)، وذكر أن الكوفيين والمبرد(6) يقولون بأن الجار في مثل قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ. بِأَنْواعِ الهُمومِ، لِيَبتَلي"(7)

هو الواو، بينما يرى الأشموني أن العامل هي (رُبَّ) المحذوفة. (8)

**اختياره في الإضافة**

ذكر الأشموني رأي ابن برهان(9) وابن الطراوة (10) في أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير

(1) . أبو السمال هو : قعنب بن أبي قعنب أبو السمال –بفتح السين وتشديد الميم وباللام– العدوي ، انظر ترجمته في : ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر،27/2.

(2) .انظر القراءتين في معجم القراءات 247/4.

(3) . انظر القراء في : محيسن، محمد محمد محمد سالم (ت 1422هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م 327/2.

(4) . الأَخْفَش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الاوسط: (ت215 هـ )، انظر الأعلام للزركلي 101/3.

(5) انظر شرح الأشموني 63/2.

(6) .انظر رأيهما في الإنصاف للأنباري 311/1.

(7) . البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص18؛ وهو من شواهد خزانة الأدب 2/ 326، 3/ 371.

(8) . انظر شرح الأشموني 111/2.

(9) . ابن بَرْهَان هو: عبد الواحد بن علي، ابن بَرْهان الأسدي العكبريّ، أبو القاسم: عالم بالأدب والنسب (ت 456 هـ ). انظر الأعلام للزركلي 176/4.

(10) . ابن الطَّرَاوَة هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين (ت 528 هـ) انظر الأعلام 132/3.

محضة، واختار الأشموني بأن الإضافة هنا تكون محضة.(1)

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى نوعي الإضافة المحضة وغير المحضة، فالإضافة المحضة تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة مثل: غلام زيدٍ، وتفيد التخصيص للمضاف إذا كان المضاف إليه نكرة، مثل : هذا غلام امرأة، أوهي التي تكون خالصة من تقدير الانفصال، أي من انفصال المضاف عن المضاف إليه، أوهي ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويا، وليست على نية الانفصال؛ لأصالتها؛ ولأن المضاف في الغالب خال من ضمير مستتر يفصل بينهما، أو هي ما كان المضاف فيها غير وصف عامل.

والإضافة غير المحضة هي التي ليس لها تأثير على المضاف؛ لأنها في تقدير الانفصال، أو هي ما كان المضاف فيها وصف عاملا مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه، مثل زيد ضارب غلاما الآن، أو زيد مضروب الأب، ومحمد حسن الوجه، واستدل الأشموني على اختياره لوروده في كلام العرب حيث قال الشاعر:

إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذرًا فيك من عهدت عذولا (2)

حيث ورد قوله الشاعر: وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ، حيث أفادت إضافة المصدر وجدي، إلى الجار والمجرور التعريف بدليل نعته بالمعرفة وهو الشديد

كما خالف الأشموني ابن السراج(3) والفارسي(4) حيث ذهبا إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، فقال:" والصحيح أنها محضة، نص عليه سيبويه؛ لأنه يُنعت بالمعرفة"(5) .

**اختياره في : (مع)**

يرى الأشموني أن: (مع) اسم لمكان الاصطحاب، أو وقته، والمشهور فيها فتح العين، وذكر أن هذا الفتح هو فتح إعراب، أما ذكرها بتسكين العين فهو قليل، وذكر القول القائل بأن (مع) الساكنة

(1) . نظر شرح الأشموني 126/2.

(2) . البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في كتب النحو.

(3) . انظر رأيه في: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، 2 /6.

(4) . انظر رأيه في: الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي (ت 377 هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، 1389 هـ - 1969 م، 269.

(5) . انظر شرح الأشموني 127/2.

العين حرف ووصف قول النحاس(1) بالإجماع علي إسكان عينها بالفساد، ثم ذكر اختياره بأن قال:" والصحيح أنها باقية على اسميتها".(2)

**اختياره في التعجب**

اختلف النحاة في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلقين بالفعل، في مثل قولك: ما أحسن بالرجل أن يصدق، ولكن الأشموني اختار الجواز فقد قال والصحيح الجواز،(3) فإن كان الجار والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب فلا يجوز الفصل بهما في مثل قولك: ما أحسن بمعروف آمرًا.

**اختياره في (نعم)**

اختف النحاة في فاعل نعم ، فقال الكسائي والفراء إن فاعل (نعم) هو الاسم المرفوع بعدها والنكرة منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: "نعم زيدٌ رجلًا".(4) بينما اختار الأشموني رأي الجمهور في فاعل نعم، وهو أن فاعل نعم هو الضمير المستتر فيها.(5)

**مطلب: اختياره في (النعت)**

يرى الجمهور وجوب التبعية في التعريف والتنكير، أي أن يطابق النعت منعوته، تعريفا وتنكيرا، ونقل الأشموني إجازة بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة، واختار رأي الجمهور حيث قال:" والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك مؤول".(6).

**اختياره في نعت المعمولَين**

وقع الخلاف بين النحاة في وجوب الاتباع أو القطع في العطف على نعت المعمولين لعامل واحد إذا اختلف العمل واتحدت النسبة من جهة المعنى، نحو: خاصم زيد عمرًا الكريمان، فيرى الجمهور بأن

(1) . انظر رأيه في: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت 338 ه)، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1409هـ- 1988م، 180/2.

(2) . انظر شرح الأشموني 163/2.

(3) . انظر شرح الأشموني 271/2.

(4) . انظر رأيهما في: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت 745 ه)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 ه - 1998 م، 2048/4.

(5) . انظر راية في شرح الأشموني 285/2.

(6) . انظر رأيه في شرح الأشموني 318/2.

القطع في هذه واجب، وأجاز غيرهم هذا، فتقول: "خاصم زيدٌ عمرًا الكريمان"، واختار الأشموني رأي البصريين حيث قال: " والصحيح مذهب البصريين.(1)

**اختياره في دلالة :( أجمعين)**

اختلف الأشموني مع الفراء في دلالة كلمة أجمعين، بينما رأى الفراء أنها تفيد اتحاد الوقت،(2) ، وصرح الأشموني بخلاف ذلك وقال: "زعم الفراء أن "أجمعين" تفيد اتحاد الوقت، والصحيح أنها كـ:(كل) في إفادة العموم مطلقًا.(3)

**اختياره في اشتراك: ( أم ) و ( أو ).**

ذكر الأشموني أن أكثر النحويين يرون بأن: ( أم ) و ( أو ) يشتركان في اللفظ لا في المعنى، وذكر رأيه مخالفا لهما وقال: " والصحيح أنهما يشركان لفظًا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابًا ".(4)

**اختياره في النداء**

أشار الأشموني إلى أن كلام الناظم يفهم منه أنه يُجِيز نداء المضمر، وقد ذكر رأيه بمخالفة ذلك وقال:" أفهم كلامه جواز نداء المضمر، والصحيح منعه مطلقًا"، فلا يجوز مثل قولك: يا إياك قد كفيتك.(5)

**اختياره في تابع المنادى:**

تعرض الأشموني في شرحه لقول ابن مالك

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المضَافَ دُونَ أَل ... أَلزِمْهُ نَصْبًا، كـ"أزيد ذا الحيل"

إلى أن وصل إلى خلافه مع الكسائي والفراء وابن الأنباري(6) في رفع تابع المنادى(7) المرفوع في مثل

(1) . انظر رأيه في شرح الأشموني 325/2.

(2) . انظر ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (ت 769 هـ) ،المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق )، الطبعة: الأولى، (1400 - 1405 هـ) 396/2.

(3). انظر رأيه في شرح الأشموني 340/2.

(4). انظر رأيه في شرح الأشموني 361/2.

(5). انظر رأيه في شرح الأشموني 17/3.

(6). ابن الأَنْبَاري هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: (ت 328 هـ) انظر الأعلام 334/6.

(7). انظر: شرح التسهيل 401/3 ــ403.

قولك : يا زيدُ صاحبُنا، برفع صاحبنا، بينما يرى الأشموني بأن الصحيح منع الرفع لأن الإضافة هنا محضة.(1)

**اختياره في أسماء لازمت النداء**

روي عن سيبويه(2) سماعه من غير الثلاثي شذوذًا كـ:( قرقار) من (قرقر)، ورأى أنه لا يقاس عليه،(3) وقاس عليه الأخفش، ورد المبرد على سيبويه قياس سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن ( قرقار) و(عرعار) حكاية صوت(4)، بينما اختار الأشموني ما ذهب إليه سيبويه.(5)

**اختياره في الاستغاثة.**

أشار الأشموني إلى أن النحاة اختلفوا في قول الشاعر:

فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى(6)

في أن يكون الشاعر هنا استغاث بنفسه، أو أن يكون استغاث لنفسه، إذ أن معنى البيت: أيها الشوق المبرح، لم تبق فيَّ شيئًا صحيحًا، و يا لخوفي من الفراق، فكم أجرى دموعي، وكم أمال قلبي إلى من أهوى، وذكر رأي أبي الفتح ابن جني من إجازته لأن يكون الشاعر قد استغاث بنفسه، أو أن يكون قد استغاث لنفسه، وثم ذكر رأيه وقال: "والصحيح وفاقًا لابن عصفور(7) أن: ( يا لي ) حيث وقع مستغاث له(8)، والمستغاث به محذوف".(9)

---

(1). انظر رأيه في شرح الأشموني 32/3.

(2) . انظر الكتاب لسيبويه 280/3.

(3) . انظر: المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك أبو محمد، (ت 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م، 1160/3.

(4). انظر الرأيين في: ارتشاف الضرب 2290/5، و الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م، 282/2.

(5) . انظر رأيه في شرح الأشموني 48/3.

(6) . البيت من الطويل، وهو للمتنبي انظر:المُتَنَبِّي، أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أَبُو الطَّيِّب (303 ت)، ديوان المتنبي، دار: بيروت للطباعة والنشر، 1403هـ، 1983م، ص 325.

(7) . ابن عُصْفُور علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669 هـ ت)، انظر الأعلام للزركلي 27/5.

(8) . انظر رأي ابن عصفور في : ابن عُصْفُور علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، (ت 669 هـ ت)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح،، بدون معلومات، 109/2. 110.

(9) . انظر رأيه في شرح الأشموني 51/3.

**اختياره في: أسماء الأفعال والأصوات**

ذكر الأشموني الخلاف الواقع في قولك: ( ويلك )، وذكر رأي أبي عمرو بن العلاء(1) الذي ذهب إلى أن الأصل في قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ ﴾،(2) أن ويكأن أصلها: ويلك، فحذفت اللام منها لكثرة الاستعمال، وفُتِحت ( أن ) التي بعدها بفعل مضمر والتقدير: (ويك اعلم أن)،(3) وعارض رأي قطرب(4)

الذي قال بأن قبلها لام مضمر والتقدير:( ويك لأن )،(5) ثم صرح الأشموني باختياره وقال: :"والصحيح الأول" (6) أي الرأي الأول وهو رأي أبي عمرو.

**اختياره في مالا ينصرف**

عندما تعرض الأشموني في بيان مالا ينصرف وأتى بتفصيل صرف الاسم الذي تدخل عليه الألف والنون، التي أشار إليها ابن مالك بقوله: (وزائدا فعلان)، وقال بأن الاسم التي تدخل عليه الألف والنون الزائدتان إذا كان في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم، كسكران وغضبان فهو متفق على صرفه، وإما لأنه لا مؤنث له كقولنا: ( لحيان) أي الكبير اللحية، فأشار الأشموني إلى أنه قد وقع فيه الخلاف، إذ يرى بعض العرب(7) و وافقهم أبو حيان(8) بصرفه؛ لحمله على ندمان وسيفان،(9) واختار الأشموني الرأي القائل بمنع صرفه.(10)

---

(1) . أبو عَمْرو ابن العَلاء هو، زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء:(ت 154 هـ ) انظر الأعلام للزركلي 41/3.

(2) . سورة القصص من الآية 82.

(3) . انظر رأيه في: السمين الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بأبي العباس (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 698/8.

(4) . قطرب هو: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، (ت 206 هـ)، انظر الأعلام للزركلي 95/7.

(5) . انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت 1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، 216/4.

(6) . أنظر رأيه في شرح الأشموني 96/3.

(7) . انظر شرح التصريح 323/2.

(8) . هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي (ت 745 هـ )، انظر الأعلام للزركلي 152/7.

(9) . انظر رايه في ارتشاف الضرب 856/2.

(10) . انظر شرح الأشموني 136/3. 137.

**اختياره في تنوين جوارٍ ونحوه**

وقع خلاف في تنوين ( جَوَارٍ ) ونحوه، هل هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة، أم تنوين صرف؟، فرأى سيبويه أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف،(1) وذهب المبرد (2) والزجاج (3) إلى أنه عوض

عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف(4).

ثم اختار الأشموني ما ذهب ليه سيبويه من الآراء وهو أن التنوين تنوين عوض(5).

**اختياره في صرف ما لحق بأعجمي، أو ارتجل للعلمية.**

تعددت آراء النحاة واختلفت في صرف ما لحق بأعجمي مثل: ( سراويل وشراحيل )، وما ارتجل للعلمية مثل: ( هوازن ) فرأي سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله،(6) ومذهب المبرّد صرفه لذهاب الجمعية،(7) وقال الأخفش بالقولين،(8) بينما اختار الأشموني قولي سيبويه وهو أنه لا ينصرف.(9)

**اختياره في صرف سنان وبيان.**

اعترض الأشموني على الفراء قوله بمنع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيهًا لها بالزائدة في نحو: (سنان وبيان)(10)، والصحيح صرف ذلك.(11)

---

(1) . انظر الكتاب لسيبويه 308/3.

(2) . انظر رأي المبرد في المقتضب 143/1.

(3) .انظر ابن جني، عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح ، (ت392 هـ) سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. أحمد فريد أجمد، المكتبة التوفيقية، – القاهرة، الطبعة الأولى، 73/2.

(4) .انظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقتق: د فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م ، 145.

(5) . انظر رأيه في شرح الأشموني 148/3.

(6) . انظر الكتاب لسيبويه 229/2.

(7) . انظر رأيه في المقتضب 346/3.

(8) . انظر قوله في ارتشاف الضرب 855/2.

(9) . انظر رأيه في شرح الأشموني 151/3.

(10) . انظر رأي الفراء في توضيح المقاصد 1206/3.

(11) . انظر رأيه في شرح الأشموني 153/3.

**اختياره في صرف (جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء)**

تباينت آراء النحاة في صرف كتعاء وبصعاء وبتعاء، تبعا لاختلافهم في قياسها، فذكر اختيار الناظم وهو قياس فعلاء إذا كان اسمًا أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، وذكر اختيار الأخفش والسيرافي،(1) وابن عصفور وهو أنها معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر في أحمر وحمراء،(2) وقيل: إنه معدول عن فعالي كصحراء وصحاري.

ثم اختار الأشموني حيث قال: " والصحيح رأي الناظم وهو أنها تقاس على فعلاء إذا كانت اسمًا وتجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات.(3)

**اختياره في صرف ( سحر)**

اختلف النحاة في سبب منع (سحر) من الصرف، فعند ابن مالك في تسهيله المانع لها من الصرف العدل والتعريف،(4) وعند ابن عصفور بشبه العلمية؛ لأنها تعرفت بغير أداة ظاهرة كالعلم، وعند المطرزي (5) مبنية لتضمنها معنى حرف التعريف. وذهب السهيلي(6) إلى أنها معربة وإنما حذف تنوينها لنية الإضافة،(7) وذهب الشلوبين الصغير(8) إلى أنها معربة، وإنما حذف تنوينها لنية أل،(9) وعلى هذين القولين فهي من قبيل المنصرف، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنها ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف العدل والتعريف.(10)

---

(1) . السيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد:(ت 368 ه) انظر الأعلام 195/2.

(2) . انظر الآراء في توضيح المقاصد 1216/3.

(3) . انظر رأيه في شرح الأشموني 162/3

(4) . انظر شرح التسهيل 200/2 وما بعدها.

(5) . المطَرِّزي هو: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي (ت 610 ه) انظر الأعلام 348/7.

(6) . السُّهَيْلِي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السهيليّ:(ت 581 ه)، انظر الأعلام 313/3.

(7) . انظر: السُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت 581ه)، نتائج الفكر في النَّحو ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412 – 1992 م، 226.

(8) . الشَّلَوْبِين الصغير هو: مُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الْأَنْصَارِيّ المالقي أَبُو عبد الله: (ت 660 ه)، انظر السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911ه)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا187/1.

(9) . انظر الآراء في شرح التصريح 342/2.

(10) . انظر رأيه في شرح الأشموني 163/3 . 164.

**اختياره في مسألة: المصروف قد لا ينصرف**

ذكر الأشموني قضية الخلاف بين النحاة في عدم صرف المصروف في الضرورة، إذ أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي، ورفض هذا الرأي البصريون،(1) واختار الأشموني الجواز أي اختار رأي الكوفيين ومن تابعهم في هذه المسألة.(2)

**اختياره في اتصال حركة هاء السكت بحركة الماضي**

تعرض الأشموني لهاء السكت وجواز اتصالها بحركة الماضي؛ لأنها من التحريك المدام، وقال إن في ذلك ثلاثة أقوال؛ الأول: المنع مطلقا، والثاني: الجواز مطلقا، والثالث: الجواز إن أمن اللبس، نحو: (قعده) والمنع إن خيف اللبس، نحو: (ضربه) ثم اختار أول المذاهب وهو المنع مطلقا.(3)

**اختياره في أوزان الخماسي**

ذكر الأشموني أن ابن السراج زاد في أوزان الخماسي فعلل، نحو: هندلع اسم بقلة،(4) أي اعتبر نونه أصله فاعتبرها بزيادة اللام مقابلها في الوزن، ثم أقر بمخالفته وذكر أن رأيه أن نونه زائدة فلا تعتبر في الوزن.(5)

**اختياره في واو ورنتل**

ذكر الأشموني ان فريقا من النحاة لم يذكرهم، وهم السيرافي(6) والفارسي(7) رأوا أن واو ورنتل، وهي الداهية، زائدة على سبيل الندور؛ لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة، فوصف هذا القول بأنه ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى بناء وفنعل وهو مفقود، ثم ذكر رأيه بأن الواو أصلية.(8)

---

(1) . انظر الآراء في الإنصاف للأنباري 403/2 وما بعدها، وانظر: ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت 749 هـ)، شرح ألفية ابن مالك المسمى: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429 هـ – 2008 م 597/2.

(2) . انظر رأيه في شرح الأشموني 175/3.

(3). انظر رأيه في شرح الأشموني 20/4.

(4) . انظر رأيه في: الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت 442هـ)، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1999م، 208.

(5) . انظر رأيه في شرح الأشموني 53/4.

(6). انظر : ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت 669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى 1996م، 92.

(7). انظر رأيه في ارتشاف الضرب 221/1.

(8). انظر رأيه في شرح الأشموني 62/4.

**اختياره في زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات**

أورد الأشموني أن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فعال، وذكر أن مذهب الخليل وسيبويه(1) هو زيادة نون رمان، وذكر رأي الأخفش بأنه نون رمان عنده نونه أصلية مثل قراص وحماض(2)، ثم ذكر الأشموني رأيه ووافق الأخفش في أصلية نون رمان، ولكنه لم يوافقه في تعليله لاختياره، حيث علل الأخفش اختياره بأن فعالا أكثر من فعلان، يعني في النبات قال:" والصحيح ما ذهب إليه، لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق".(3)

**اختياره في زيادة الهاء.**

أورد الأشموني أن الهاء من حروف الزيادة، إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف، ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة، نحو: (لمه)، وذكر إنكار المبرد لزيادتها،(4) ولكنه صرح باختياره لها وهي أنها زائدة ولكن زيادتها قليلة. (5)

**اختياره في قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها**

ذكر الأشموني أنه يمنع قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها كونُهما عينا لما في آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، ومثل بذلك بـ( جولان وسيلان)، ثم ذكر مخالفته للمبرد، الذي رأى أن الإعلال هو القياس، بينما خالفه وصرح بموافقة سيبويه.(6)

(1). انظر الكتاب لسيبويه 218/3.

(2). انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م، 518/1.

(3). انظر رأيه في شرح الأشموني 68/4.

(4). انظر توضيح المقاصد 1546/3.

(5). انظر رأيه في شرح الأشموني 70/4.

(6) . انظر رأيه في شرح الأشموني 119/4، وانظر رأي سيبويه 427/4.

**الخاتمة**

في نهاية هذا البحث المتواضع في إخراج اختيارات الأشموني من بين ثنايا سائر شرحه يمكننا القول بالنقاط التالية:.

- الأشموني عالم نحوي، وشخصية فذة، وما خطه يدل على سعة علمة وغزارة مادته وكثرة اطلاعه.
- استقلالية شخصية الأشموني في كل ما اختار، فقد يوافق البصريين في مسألة عندما يرى ذلك ويخالفهم في أخرى، فالولاء عنده في النحو فيما اقتنع به.
- تظهر إفادته مما سبقه ن شروح للألفية واضحة، فقد يبقه شرح ابن الناظم، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، ولعل نقولاته عنهم جميعا شاهدة عليه بذلك.
- من خلال التتبع لشرح الأشموني نقف بوضوح على تغير واختلاف ضوابط ومنهجية البحث العلمي، إذ نلاحظ كثرة نقل الأشموني من غيره من دون إشارة إلى هذا النقل، ولا يمكن أن يتصور الواحد منا أن عالما كالأشموني يجهل قواعد الكتابة، وأو يوصف بالسرقة الأدبية، وإنما هو تغير في ضوابط منهجية البحث العلمي من عصر لآخر.
- للأشموني آراء ووقفات جديرة بأن تدرس، ويتسع حولها البحث والتدقيق.

والله تعالى أعلى وأعلم

وصلى الله على سينا محمد وعلى آله وصحبه

**المصادر والمراجع**

**أولا: القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع.**

**ثانيا: كتب التراث**


1. ابن الجزري: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ .
2. ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .
3. ابن الوردي: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت 749 هـ)، شرح ألفية ابن مالك المسمى: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
4. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392 هـ) سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، – القاهرة، الطبعة الأولى.
5. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت .
6. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
7. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها، تحقيق: على الناصف الجندي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة 1430هـ .2009 م .
8. ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، (ت 669 هـ ت)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح،، بدون معلومات.
9. ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد، بهاء الدين (ت 769 هـ ت)،المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (1400 - 1405 هـ) .

10. ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).
11. أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م .
12. الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.
13. الأشموني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م .
14. الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م .
15. الثماني: أبو القاسم عمر بن ثابت (ت 442هـ)، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1999م.
16. الحنبلي: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري، أبو الفلاح (ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986م.
17. الخطيب: الدكتور عبداللطيف، معجم القراءات، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 1422هـ .2002م .
18. الدمياطي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني ،إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ويسمى ( منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) ، الطبعة: الأولى، دار النشر : دار الكتب العلمية - لبنان - 1419هـ .1998م.

19. الزبيدي: أبوبكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، لحن العوام، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1420هـ، 2000م .
20. الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت: 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م.
21. السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت 902هـ)، اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
22. السمين الحلبي: شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بأبي العباس (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
23. السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت 581هـ)، نتائج الفكر في النَّحو ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412 – 1992 م.
24. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ – 1988م.
25. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .
26. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت 1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – 1414 هـ.
27. العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.
28. الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي (ت 377 هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، 1389 هـ – 1969م.
29. محيسن: محمد محمد محمد سالم (ت 1422هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ – 1997 م.

30. المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقتق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

31. المرادي: بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك أبو محمد، (ت 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م.

32. النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت 338 هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1409هـ- 1988م.

33. النحاس:أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس،(ت 338 هـ) تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1409هـ- 1988م، بيروت لبنان.